



联合国
粮食及
农业组织

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

Organisation des Nations
Unies pour l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная организация
Объединенных Наций

Organización de las
Naciones Unidas para la
Alimentación y la Agricultura

منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة



المؤتمر

الدورة الأربعون

روما، 3-8 يوليو/تموز 2017

تقرير الدورة الخامسة والعشرين للجنة الزراعة

(روما، 26-30 سبتمبر/أيلول 2016)

موجز

تلقت الدورة الخامسة والعشرون للجنة الزراعة عناية المجلس والمؤتمر إلى ما توصلت إليه من نتائج وتوصيات.

المسائل التي تستدعي عناية المجلس

إنّ المجلس مدعو إلى إقرار ما توصلت إليه لجنة الزراعة من نتائج وتوصيات وتُلقت عنايته بشكل خاص إلى:

- الاستراتيجية الخاصة بعمل منظمة الأغذية والزراعة في مجال تغير المناخ، الفقرتان 12 و14
- متابعة المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية: التداعيمات المتصلة بالتغذية لتنمية الزراعة والثروة الحيوانية ،
الفقرة 18
- آخر المعلومات عن عمل منظمة الأغذية والزراعة في مجال مقاومة مضادات الميكروبات، الفقرات 20
و21 و22
- عمل منظمة الأغذية والزراعة في قطاع الأغذية والزراعة في سياق الإطار الاستراتيجي، الفقرتان 24 و25
- جدول الأعمال العالمي بشأن الثروة الحيوانية المستدامة، الفقرة 27
- تقريراً الدوريتين الثالثة والرابعة للجمعية العامة للشراكة العالمية من أجل التربة، بما في ذلك "مشروع الخطوط
التوجيهية الطوعية للإدارة المستدامة للتربة"، (الفقرتان 30 و31 والوثيقة الواردة في المرفق جيم للنظر فيها)
- نظم التراث الزراعي المهمة عالمياً، الفقرتان 33 و34
- السنة الدولية للبقول: بذور مغذية لمستقبل مستدام، الفقرة 35 (ب) و(ج)
- تحقيق التنمية الريفية المستدامة من خلال الابتكار الزراعي، الفقرتان 37 و38
- البرنامج العالمي للتعداد الزراعي لعام 2020، الفقرات 40 و41 و42



mr949

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR)؛
وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة.
ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة www.fao.org

- الزراعة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، الفقرة 44 (ب) و(د)
- تقرير عن تنفيذ توصيات الدورة الرابعة والعشرين للجنة الزراعة، الفقرة 45 (أ) و(ب) و(ج) و(د) و(هـ) و(و)
- برنامج العمل المتعدد السنوات للجنة، الفقرة 47
- الاحتفال باليوم العالمي للنحل، الفقرة 48
- السنة الدولية للصحة النباتية، الفقرة 50
- السنة الدولية للإبليات، الفقرة 52

المسائل التي تستدعي عناية المؤتمر

إنّ المؤتمر مدعو إلى إقرار ما توصلت إليه لجنة الزراعة من نتائج وتوصيات وتُلفت عنايته بشكل خاص إلى:

- الاستراتيجية الخاصة بعمل منظمة الأغذية والزراعة في مجال تغير المناخ، الفقرة 13
- آخر المعلومات عن عمل منظمة الأغذية والزراعة في مجال مقاومة مضادات الميكروبات، الفقرتان 20 و21
- تقريراً الدوريتين الثالثة والرابعة للجمعية العامة للشراكة العالمية من أجل التربة، بما في ذلك "مشروع الخطوط التوجيهية الطوعية للإدارة المستدامة للتربة"، الفقرة 30
- السنة الدولية للبقول: بذور مغذية لمستقبل مستدام، الفقرة 35 (ب) و(ج).
- الزراعة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، الفقرة 44 (ج).
- الاحتفال باليوم العالمي للنحل، الفقرة 48 (مشروع قرار بشأن الاحتفال بيوم عالمي للنحل في 20 مايو/أيار من كل سنة)
- السنة الدولية للصحة النباتية، الفقرة 50 (مشروع قرار بشأن تخصيص سنة 2020 للاحتفال بالسنة الدولية للصحة النباتية)
- السنة الدولية للإبليات، الفقرة 52.

الإجراءات المقترحة اتخاذها من قبل المجلس والمؤتمر

إن المجلس والمؤتمر مدعوان إلى إقرار تقرير الدورة الخامسة والعشرين للجنة الزراعة .

يمكن توجيه أي استفسارات عن مضمون هذه الوثيقة إلى:

Robert G. Guei

أمين لجنة الزراعة

الهاتف: +39 06570 54920

مقدمة

- 1- عقدت لجنة الزراعة دورتها الخامسة والعشرين في المقر الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة (المنظمة) خلال الفترة من 26 إلى 30 سبتمبر/أيلول 2016. وقد حضر الدورة 115 عضواً من أصل 129 من الأعضاء في اللجنة¹، بما في ذلك 7 وزراء. وشارك بصفة مراقب 5 أعضاء في المنظمة، والكرسي الرسولي، وفلسطين، ونظام مالطا ذات السيادة المستقلة، و3 من منظمات الأمم المتحدة، و5 منظمات دولية حكومية، و7 منظمات غير حكومية. ويمكن الاطلاع على قائمة المشاركين وقائمة الوثائق على العنوان التالي: <http://www.fao.org/about/meetings/coag/coag-25/documents/ar/>.
- 2- وألقى السيد جوزيه غرازيانو دا سيلفا، المدير العام للمنظمة، كلمة أمام اللجنة. كما ألقى معالي السيد Ernest Bai Koroma، وزير الزراعة والغابات والأمن الغذائي، كلمة رئيسية نيابة عن فخامة السيد Ernest Bai Koroma، رئيس جمهورية سيراليون. وأعقبه البروفيسور Joachim von Braun، مدير مركز بحوث التنمية في ألمانيا (ZEF)، الذي ألقى كلمة رئيسية بشأن التحولات الزراعية والغذائية في العالم وأهداف التنمية المستدامة والابتكار.
- 3- وأُحييت اللجنة علماً بأنّ الاتحاد الأوروبي يشارك في هذه الدورة بموجب الفقرتين 8 و9 من المادة 2 من دستور المنظمة.
- 4- وحظيت اللجنة بمساعدة لجنة صياغة مؤلفة من كل من الاتحاد الروسي وأستراليا وأفغانستان وإندونيسيا والبرازيل ورومانيا وزامبيا والصين والعراق وفرنسا وقبرص (الرئيس) وكوستاريكا والكونغو وماليزيا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان.
- 5- ووافقت اللجنة على إدراج البند 16-3 المعنون "اقتراحات ليوم عالمي / سنة دولية - السنة الدولية للإبلات" في جدول الأعمال، حسبما اقترحتته دولة بوليفيا المتعددة القوميات، واعتمدت جدول الأعمال والجدول الزمني للدورة.
- 6- ووافقت اللجنة أيضاً على أن تناقش، ضمن إطار البند 19، الوثائق التالية: (أ) القضايا المرتبطة بالتنوع البيولوجي في ضوء الاجتماع الثالث عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، (ب) وعرض اقتراح إنشاء لجنة فرعية مختصة بالثروة الحيوانية.
- 7- ويرد جدول الأعمال في المرفق باء.

¹ انظر المرفق ألف.

الاستراتيجية الخاصة بعمل منظمة الأغذية والزراعة في مجال تغير المناخ²

- 8- رحّبت اللجنة بالاستراتيجية الخاصة بتغير المناخ مشيرةً إلى أنّها تعكس الدور العالمي الفريد من نوعه الذي تؤديه المنظمة في الصلة القائمة بين نطاق عملها في قطاعي الأغذية والزراعة والتحديات التي يطرحها تغير المناخ.
- 9- وتطلّعت اللجنة إلى أن تشمل الاستراتيجية قضايا تتصل بالتنوع البيولوجي وأن تستكشف أوجه التآزر بين التكيف والتخفيف من حدة التأثيرات، وأن توطد كذلك التعاون بين البلدان.
- 10- وأشارت اللجنة إلى أنّ خطة العمل المتصلة بالاستراتيجية الخاصة بتغير المناخ سُدرج ضمن الإطار الاستراتيجي المراجع. وسيرد في خطة العمل عند إعدادها تفصيل لما يلزم في المنظمة من موارد وقدرات من حيث الموظفين من أجل تنفيذ الاستراتيجية.
- 11- وشدّدت اللجنة على أهمية أن تقوم المنظمة، بالتعاون مع أصحاب المصلحة المعنيين، بمساعدة البلدان، بناءً على طلبها، من أجل تعزيز أطرها وعملياتها المؤسسية وقدراتها الفنية بما يكفل وجود نهج زراعية سليمة ومتكاملة مشتركة بين القطاعات للتصدي لتغير المناخ، بما في ذلك تلبية احتياجات القطاع الزراعي في مجال التكيف وقدراته الكامنة للتخفيف من حدة التأثيرات على نحو ما جاء في المساهمات المحددة وطنياً لتلك البلدان من أجل تطبيق اتفاق باريس.
- 12- وطلبت اللجنة إلى المنظمة والبلدان تعميم مسألة التنوع البيولوجي في قطاع الزراعة، بما في ذلك الثروة الحيوانية للترويج لمساهمتها في خدمات النظم الإيكولوجية وفي التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من تأثيراته. وطلبت اللجنة بأن تعالج لجنة الزراعة، ولكن أيضاً لجنة مصايد الأسماك ولجنة الغابات، في اجتماعاتها المقبلة خلال سنة 2018، مسألة تعميم التنوع البيولوجي باعتبارها مسألة شاملة لعدة قطاعات.
- 13- وطلبت اللجنة إلى مؤتمر المنظمة أن ينظر، في دورته العادية المقبلة، في القرارات ذات الصلة بعمل المنظمة التي اتخذها المؤتمر الثاني والعشرون للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والاجتماع الثالث عشر لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، بما في ذلك في مداولاته بشأن الخطة المتوسطة الأجل القادمة وبرنامج العمل والميزانية القادمة.
- 14- واتفقت اللجنة على البحث في إمكانية إنشاء لجنة فرعية مخصصة في المستقبل تعنى بتغير المناخ، على أن يُناقش هذا الموضوع في إطار مكتب لجنة الزراعة تمهيداً لعرضه على اللجنة في دورتها المقبلة.
- 15- وطلبت اللجنة إلى الأمانة مراعاة التعليقات المقدمة بشأن الاستراتيجية الخاصة بتغير المناخ.

² الوثيقة COAG/2016/7/Rev.1.

متابعة المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية: التداعيات المتصلة بالتغذية لتنمية الزراعة والثروة الحيوانية³

16- سلّمت اللجنة، في سياق متابعة المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية في قطاعي الزراعة والثروة الحيوانية، بأهمية مساهمة الزراعة في تلبية المتطلبات التغذوية للسكان وأقرّت نهج الزراعة المستدام المراعي للتغذية مع الأخذ بعين الاعتبار جميع مراحل النظام الغذائي.

17- وشجّعت اللجنة، إقراراً منها بأهمية التغذية، البلدان على مراعاة التغذية في السياسات والبرامج الزراعية الوطنية والإقليمية، بما في ذلك من خلال التعاون بين بلدان الجنوب، وطلبت إلى المنظمة أيضاً إصدار تقارير مرحلية منتظمة من خلال تقرير تنفيذ البرامج.

18- وطلبت اللجنة إلى المنظمة، بالتعاون مع الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة وأصحاب المصلحة المعنيين وفي إطار خطة عام 2030، دعم عملية تعزيز قدرات المؤسسات الحكومية والمجتمعات المحلية للترويج للتغذية وإدراجها في البرامج الخاصة بإدارة الزراعة والتدريب.

آخر المعلومات عن عمل منظمة الأغذية والزراعة في مجال مقاومة مضادات الميكروبات⁴

19- أخذت اللجنة علماً بالوثيقة المعنونة "آخر المعلومات عن عمل منظمة الأغذية والزراعة في مجال مقاومة مضادات الميكروبات" على نحو ما دعا إليه قرار المؤتمر 2015/4، ورحّبت بإعداد خطة العمل التي مدتها خمس سنوات مع تحديثات منتظمة بشأن التنفيذ من خلال تقرير تنفيذ البرامج.

20- وشجّعت اللجنة المنظمة على مواصلة تعاونها النشط مع منظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية لصحة الحيوان وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين في تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن مقاومة مضادات الميكروبات، بما في ذلك تعزيز قدرات البلدان والأقاليم بالاستعانة بنهج "صحة واحدة" ونهج متعددة القطاعات.

21- وطلبت اللجنة إلى المنظمة والشركاء المعنيين وضع أدوات ونهج جديدة وفي المتناول بالنسبة إلى البلدان ومساعدتها في إعداد خطط عمل وطنية وتنفيذها مع التركيز على تعزيز الوعي والمراقبة، وتحسين الحوكمة وأفضل الممارسات.

³ الوثيقة COAG/2016/5.

⁴ الوثيقة COAG/2016/16.

22- وشجعت اللجنة المنظمة، إقراراً منها بالجهود التي تبذلها المنظمة لإيجاد آليات للتمويل المستدام لدعم عملها في مجال مقاومة مضادات الميكروبات، على إسناد الأولوية إلى الأنشطة الخاصة بمقاومة مضادات الميكروبات في برنامج العمل والميزانية المقبل للفترة 2018-2019.

عمل منظمة الأغذية والزراعة في قطاع الأغذية والزراعة في سياق الإطار الاستراتيجي⁵

23- أخذت اللجنة علماً بارتياح بما تحقق من إنجازات في قطاعي الأغذية والزراعة خلال الفترة 2014-2015 وأثنت على التطورات والاتجاهات المشار إليها والتي من المتوقع أن تؤثر على عمل المنظمة في المستقبل في قطاعي الأغذية والزراعة.

24- ورحبت اللجنة بالأولويات الرئيسية المشار إليها بالنسبة إلى عمل المنظمة في قطاعي الأغذية والزراعة والواردة في الوثيقة COAG/2016/2، وهي أوليات يتعين مراعاتها لدى مراجعة الإطار الاستراتيجي وإعداد الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2018-2021.

25- ودعت اللجنة المنظمة إلى مواصلة تعزيز عملها المعياري والقائم على الأدلة والأسس العلمية مع إيلاء عناية خاصة للزراعة الإيكولوجية والتكنولوجيا البيولوجية والإنتاج المستدام وتغيير المناخ والتنوع البيولوجي والميكنة، والإحصاءات وسلامة الأغذية والتغذية والشباب والمساواة بين الجنسين. وسينفذ هذا العمل من خلال شراكات متعددة أصحاب المصلحة وشاملة لعدة قطاعات، مع إيلاء عناية خاصة للتعاون بين بلدان الجنوب والمشاركة مع منظمات القطاع الخاص والمجتمع المدني.

جدول الأعمال العالمي بشأن الثروة الحيوانية المستدامة⁶

26- اعتبرت اللجنة أنّ هيكل الحوكمة المقترح هو هيكل مناسب نظراً إلى الطابع المتغير لجدول الأعمال العالمي بشأن الثروة الحيوانية المستدامة.

27- ودعت اللجنة المنظمة إلى تأدية دور أكبر بصفتها جهة حكومية دولية صاحبة مصلحة وجهة برامجية متعاونة في توفير الخبرات الفنية، وكذلك تعزيز دور الأمانة الذي تظطلع به وتوطيد التعاون بين البلدان، بالإضافة إلى تحسين التوازن بين الأقاليم.

⁵ الوثيقة COAG/2016/2.

⁶ الوثيقة COAG/2016/9.

28- ونظراً إلى أنّ التنمية المستدامة لقطاع الثروة الحيوانية تمثل الهدف الأول لجدول الأعمال العالمي، فإن اللجنة أكدت ملاءمة الصلات التي تربطها بأهداف التنمية المستدامة.

تقريراً الدوريتين الثالثة والرابعة للجمعية العامة للشراكة العالمية من أجل التربة، بما في ذلك "مشروع الخطوط التوجيهية الطوعية للإدارة المستدامة للتربة"⁷

29- أخذت اللجنة علماً بارتياح بتقريرَي الدوريتين الثالثة والرابعة للجمعية العامة للشراكة العالمية من أجل التربة وبالتقدم المحرز في مكافحة تدهور التربة والنهوض بالإدارة المستدامة للتربة. وطلبت كذلك إلى الشراكة العالمية من أجل التربة أن تواصل رفع التقارير عن التقدم المحرز إلى لجنة الزراعة.

30- ورحبت اللجنة بالوثيقة المعنونة "مشروع الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الإدارة المستدامة للتربة" التي تتضمن مبادئ تقوم على أسس علمية وعلى أدلة لتعزيز الإدارة المستدامة للتربة على نحو ما اعتمدت في الدورة الرابعة للجمعية العامة للشراكة العالمية.

31- وأقرت اللجنة الوثيقة المعنونة "مشروع الخطوط التوجيهية الطوعية للإدارة المستدامة للتربة" لكي ينظر فيها مجلس المنظمة في ديسمبر/كانون الأول 2016 (انظر الوثيقة الواردة في المرفق جيم).

32- وأيدت اللجنة إنشاء النظام العالمي للمعلومات المتعلقة بالتربة وإعداد الخريطة العالمية للكربون العضوي للتربة بحلول 2017، وناشدت الجمعية العامة للشراكة العالمية من أجل التربة مواصلة جهودها الهادفة إلى تعبئة الموارد.

نظم التراث الزراعي المهمة عالمياً⁸

33- أيدت اللجنة العمل الذي تقوم به المنظمة والبلدان بشأن نظم التراث الزراعي المهمة عالمياً نظراً إلى مساهمته في ضمان الزراعة المستدامة وصون التنوع البيولوجي وتحقيق الأمن الغذائي والاستدامة البيئية.

34- وأخذت اللجنة علماً بالمعلومات المقدمة، بما في ذلك إنشاء مجموعة استشارية علمية معنية بنظم التراث الزراعي المهمة عالمياً. وشجعت المنظمة على مواصلة مواءمة برنامج وأنشطة نظم التراث الزراعي المهمة عالمياً ضمن أهدافها الاستراتيجية من خلال آليات التنفيذ على المستويين القطري والإقليمي.

⁷ الوثيقة COAG/2016/10.

⁸ الوثيقة COAG/2016/11.

السنة الدولية للبقول: بذور مغذية لمستقبل مستدام⁹

35- إن اللجنة :

- (أ) أقرت بمساهمة البقول في تحقيق الاستدامة والأمن الغذائي والصحة التغذوية وحماية البيئة والتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره.
- (ب) وشجعت الحكومات على اغتنام فرصة السنة الدولية للبقول (2016) للعمل على الارتقاء بمستوى وعي عامة الناس بالمنافع العديدة للبقول، ووضع السياسات الملائمة وتطبيقها للتشجيع على زيادة إنتاج البقول واستهلاكها.
- (ج) وطلبت إلى المنظمة والأعضاء وجميع أصحاب المصلحة المعنيين مواصلة العمل في مجال البقول، بما في ذلك الترويج لها ما بعد عام 2016.

تحقيق التنمية الريفية المستدامة من خلال الابتكار الزراعي¹⁰

- 36- أقرت اللجنة بأهمية الابتكارات الزراعية لتحقيق التنمية الريفية المستدامة، خاصة في ما يتعلق بمواجهة تحديات عمالة الشباب والنساء في الريف من أجل التخفيف من حدة الفقر في الريف. وأقرت اللجنة بالحاجة إلى تهيئة بيئة تمكينية على المستوى القطري لكي تتكامل هذه العملية بالنجاح.
- 37- وشجعت اللجنة المنظمة على مواصلة عملها في مجال نظم الابتكارات الزراعية طبقاً للمجالات المشار إليها في الوثيقة (COAG/2016/6) وعلى دمجها بقدر أكبر ضمن الإطار الاستراتيجي.
- 38- وأوصت اللجنة بأن تؤدي المنظمة دوراً أكبر في مساعدة البلدان والمجتمعات المحلية على وضع استراتيجياتها الخاصة بنظم الابتكارات الزراعية من خلال إجراء تشخيص وتقييم شاملين للاحتياجات، ضمن شراكة مع المزارعين والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص ومؤسسات البحوث والإرشاد وأصحاب المصلحة الآخرين، فضلاً عن رفع تقارير مرحلية منتظمة إلى اللجنة.

⁹ الوثيقة COAG/2016/3.

¹⁰ الوثيقة COAG/2016/6.

البرنامج العالمي للتعداد الزراعي لعام 2020¹¹

39- أيدت اللجنة الدور الرائد الذي تضطلع به المنظمة من أجل وضع البرنامج العالمي للتعداد الزراعي لعام 2020 والترويج له وهو برنامج سيتم الاسترشاد به لإجراء عمليات التعداد الزراعي في مختلف البلدان خلال الفترة 2016-2025.

40- وأنتت اللجنة على مضمون المجلد الأول من البرنامج العالمي للتعداد الزراعي لعام 2020 الذي صدر بجميع اللغات الرسمية للمنظمة ورحبت بإضافة مواضيع جديدة على غرار البيئة/انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وتوزيع القرارات الإدارية ضمن الأسر في ما يتعلق بالحيازة. ودعت كذلك المنظمة إلى إصدار المجلد الثاني من البرنامج العالمي للتعداد الزراعي لعام 2020 في وقت قريب لإعطاء البلدان خطوطاً توجيهية موحدة بشأن الجوانب التشغيلية لإجراء التعداد.

41- وشجعت اللجنة أعضاء المنظمة على استخدام الخطوط التوجيهية للبرنامج العالمي للتعداد الزراعي لعام 2020 حرصاً على اتساق نتائج عمليات التعداد والقدرة على مقارنتها على المستوى الدولي، فضلاً عن تشاطر المراجع المتصلة بعملية التعداد وتناجها المفصلة مع المنظمة.

42- وأقرت اللجنة بأن الافتقار إلى الموارد الكافية يُعدّ أحد القيود الرئيسية التي تعيق إجراء التعداد الزراعي في البلدان النامية، مع ما لذلك من تأثيرات سلبية على صنع القرارات بالاستناد إلى الأدلة. وشجعت اللجنة، بهذا الصدد، المنظمة على توفير المساعدة الفنية والتدريب وعلى تشاطر التكنولوجيات والمنهجيات، بما في ذلك من خلال التعاون بين بلدان الجنوب. ودعت أيضاً الشركاء إلى تقديم الدعم للبلدان النامية لإجراء عملية التعداد الزراعي.

43- وسلطت اللجنة الضوء على أهمية وجود رابط أمتن بين التعداد السكاني والسكاني من جهة والتعداد الزراعي من جهة أخرى للاستفادة من أوجه التآزر وخفض التكاليف والتمكن من إجراء تحليل شامل لسبل عيش الأسر الريفية.

الزراعة وخطوة التنمية المستدامة لعام 2030¹²

44- إن اللجنة:

(أ) أقرت بالدور الرئيسي الذي تضطلع به الزراعة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة وشددت على ضرورة تشجيع الإجراءات التي تحقق توازناً بين الأبعاد الثلاثة للاستدامة، وهي: البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، والتي تكون مندرجة على نحو أكبر ضمن قطاعات الزراعة والحراجة ومصايد الأسماك.

¹¹ الوثيقة COAG/2016/8.

¹² الوثيقة COAG/2016/4.

- (ب) وصادقت على العناصر الخمسة التي وضعتها المنظمة كأساس للحوار بشأن السياسات والترتيبات الخاصة بالحوكمة والضرورة لتحديد مسارات التنمية المستدامة عبر أهداف التنمية المستدامة جميعها وعبر القطاعات وعلى امتداد سلاسل القيمة المتصلة بها.
- (ج) ودعت اللجان الفنية الأخرى في المنظمة والوكالات التي توجد مقارها في روما وأصحاب المصلحة الآخرين إلى المضي قدماً في توطيد التعاون والتنسيق لكي تكون مساهمة الزراعة والحراجة ومصايد الأسماك أقوى وأكثر فعالية في خطة عام 2030.
- (د) وأيدت اضطلاع المنظمة بدور أكبر في توفير البيانات والمعلومات اللازمة وبناء قدرات البلدان مع إيلاء العناية الواجبة للتحديات والاتفاقات والأولويات المحددة الإقليمية لدى تنفيذ خطة عام 2030.

تقرير عن تنفيذ توصيات الدورة الرابعة والعشرين للجنة الزراعة¹³

45- إن اللجنة :

- (أ) أشارت بارتياح إلى التقرير عن تنفيذ توصيات دورتها الرابعة والعشرين وطلبت إلى الأمانة الاستمرار في اتباع هذا النوع من التقارير في المستقبل.
- (ب) ووافقت على تكليف مكتبها بإنشاء مجموعة عمل غير رسمية مفتوحة العضوية للنظر في الخيارات المتاحة للتمويل الكافي والمستدام للبرنامج المشترك بين المنظمة ومنظمة الصحة العالمية الخاص بالمشورة العلمية في مجال سلامة الأغذية، وذلك بالاستناد إلى توصيات هيئة الدستور الغذائي، ولعرض توصياتها على الجهاز الرئاسي المناسب في المنظمة للنظر فيها خلال الفترة 2017-2018.
- (ج) وطلبت إلى المنظمة تكثيف عملها في مجال سلامة الأغذية ودعمها الفني لأصحاب الحيازات الصغيرة على المستوى المحلي في ما يخص الاستخدام الآمن للأسمدة ومبيدات الآفات.
- (د) وطلبت إلى الأمانة رفع تقرير إلى لجنة البرنامج عن تنفيذ البرنامج العالمي لاستئصال طاعون المجترات الصغيرة.
- (هـ) وطلبت إلى المنظمة تعزيز عملها بشأن نظم الأغذية المستدامة في ما يتعلق بإطار السنوات العشر للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة الصادر عن الأمم المتحدة.
- (و) وطلبت إلى المنظمة الاستمرار في رفع التقارير عن التقدم المحرز في أنشطتها الخاصة بالزراعة الأسرية.

برنامج العمل المتعدد السنوات للجنة¹⁴

46- أخذت اللجنة علماً بتقرير الفترة 2014-2015 ووافقت على برنامج العمل المتعدد السنوات المقترح للفترة 2016-2019.

47- وأشارت اللجنة إلى أنه ينبغي تحسين برامج العمل المتعددة السنوات من خلال وضع غايات ومؤشرات ملموسة.

اقتراحات ليوم عالمي/سنة دولية

الاحتفال باليوم العالمي للنحل¹⁵

48- وافقت اللجنة على الاقتراح المقدم من حكومة سلوفينيا بشأن الاحتفال بيوم عالمي للنحل في منظومة الأمم المتحدة في 20 مايو/أيار من كل سنة وأقرت مشروع قرار المؤتمر على النحو الوارد ضمن المرفق دال، على أن يُحال على المجلس في دورته الخامسة والخمسين بعد المائة للنظر فيه وعلى مؤتمر المنظمة في دورته الأربعين للموافقة عليه.

49- وإن اللجنة، إقراراً منها بالدور الحاسم الذي يؤديه النحل في مجالات التنوع البيولوجي والأمن الغذائي والزراعة وسبل العيش والإمدادات الغذائية، وإدراكاً منها للحاجة إلى رفع الوعي بتراجع أعداد النحل، شجعت البلدان على مواصلة أنشطتها الرامية إلى تربية النحل، بما في ذلك من خلال التعاون بين بلدان الجنوب.

السنة الدولية للصحة النباتية¹⁶

50- وافقت اللجنة على الاقتراح المقدم من حكومة فنلندا من أجل تخصيص سنة 2020 للاحتفال بالسنة الدولية للصحة النباتية في منظومة الأمم المتحدة وأقرت مشروع قرار المؤتمر على النحو الوارد ضمن المرفق هاء، على أن يُحال على المجلس في دورته الخامسة والخمسين بعد المائة للنظر فيه وعلى مؤتمر المنظمة في دورته الأربعين للموافقة عليه.

51- وإن اللجنة، إقراراً منها بالأهمية الحاسمة للصحة النباتية بالنسبة إلى التنمية الزراعية والتنوع البيولوجي والأمن الغذائي والتغذية، دعت إلى توثيق التعاون الدولي، بما في ذلك من خلال التعاون بين بلدان الجنوب والتوحيد ووضع المعايير، ودعت كذلك كلاً من المنظمة ومنظمة التجارة العالمية واتفاقية التنوع البيولوجي وسائر أصحاب المصلحة الآخرين إلى دعم السنة الدولية للصحة النباتية وإلى المساهمة في الاحتفال بها وفي تطوير الصحة النباتية.

¹⁴ الوثيقة COAG/2016/13.

¹⁵ الوثيقة COAG/2016/14.

¹⁶ الوثيقة COAG/2016/15.

السنة الدولية للإبلات¹⁷

- 52- أيدت اللجنة، إقراراً منها بأهمية الإبلات بالنسبة إلى الأمن الغذائي والحد من الفقر وسبل العيش، خاصةً في الأراضي القاحلة، مبدأً تخصيص سنة دولية للإبلات.
- 53- وشددت اللجنة على ضرورة اتباع الإجراءات المحددة في سياسة المنظمة الصادرة في عام 2013 بشأن الإعلان عن السنوات الدولية والاحتفال بها.

موعد ومكان انعقاد الدورة القادمة

- 54- أشارت اللجنة إلى أن الدورة السادسة والعشرين للجنة الزراعة ستُعقد في روما في عام 2018 وإلى أن المدير العام سيحدد الموعد النهائي بالتشاور مع رئيس اللجنة ووفقاً للإجراءات المرعية.

انتخاب أعضاء مكتب الدورة السادسة والعشرين للجنة

- 55- انتخبت اللجنة بالتركية السيد François Pythoud، الممثل الدائم لسويسرا لدى المنظمة، رئيساً للجنة.
- 56- وانتخبت اللجنة بالتركية البلدان الستة التالية كأعضاء في مكتب اللجنة: أستراليا (جنوب غرب المحيط الهادئ) وجمهورية إيران الإسلامية (الشرق الأدنى) والصين (آسيا) والكاميرون (أفريقيا) وكوبا (مجموعة دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي) والولايات المتحدة الأمريكية (أمريكا الشمالية).

أية مسائل أخرى

- 57- أشارت اللجنة إلى المعلومات المتاحة بشأن الاجتماع الثالث عشر المقبل لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي الذي من المقرر عقده في المكسيك (الوثيقة COAG/2016/INF/8). وأشارت أيضاً إلى أن مسألة مراعاة التنوع البيولوجي في قطاع الزراعة قد تمّت معالجتها في إطار بند جدول الأعمال الخاص بتغير المناخ.
- 58- وأحاطت اللجنة علماً بالاقترح الداعي إلى إنشاء لجنة فرعية معنية بالثروة الحيوانية، وطلبت إعداد وثيقة معلومات أساسية وعرضها على اللجنة في دورتها القادمة.

المرفق ألف - أعضاء لجنة الزراعة

سان مارينو	بوركينا فاسو	الاتحاد الأوروبي (منظمة عضو)
سري لانكا	بوروندي	الاتحاد الروسي
السلفادور	بولندا	إثيوبيا
سلوفاكيا	بوليفيا (دولة - المتعددة	الأرجنتين
سلوفينيا	القوميات)	الأردن
السنغال	بيرو	إريتريا
السودان	بيلاروس	إسبانيا
السويد	تايلند	أستراليا
سويسرا	تركيا	إستونيا
سيراليون	تشاد	إسرائيل
شيلي	التشيك	أفغانستان
الصين	توغو	إكوادور
العراق	تونس	ألمانيا
عمان	الجزائر	الإمارات العربية المتحدة
غابون	أرمينيا	إندونيسيا
غامبيا	جمهورية أفريقيا الوسطى	أنغولا
غانا	جمهورية إيران الإسلامية	أوروغواي
غواتيمالا	الجمهورية الدومينيكية	أوغندا
غينيا	الجمهورية العربية السورية	أوكرانيا
غينيا الاستوائية	جمهورية الكونغو الديمقراطية	آيرلندا
فرنسا	جمهورية تنزانيا المتحدة	آيسلندا
الغلبين	جمهورية كوريا	إيطاليا
فنزويلا (جمهورية البوليفارية)	جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	باراغواي
فنلندا	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية	باكستان
فيت نام	السابقة	البرازيل
قبرص	جنوب أفريقيا	البرتغال
قطر	الدايمرك	بلجيكا
كابو فيردي	رومانيا	بلغاريا
الكامبيون	زامبيا	بنغلاديش
كرواتيا	زمبابوي	بنما
كندا	ساموا	بنن

نيجيريا	مالي	كوبا
نيكاراغوا	ماليزيا	كوت ديفوار
نيوزيلندا	مدغشقر	كوستاريكا
هايتي	مصر	كولومبيا
الهند	المغرب	الكونغو
هندوراس	المكسيك	الكويت
هنغاريا	المملكة العربية السعودية	كينيا
هولندا	المملكة المتحدة	لاتفيا
الولايات المتحدة الأمريكية	موزامبيق	لبنان
اليابان	ميانمار	ليبيريا
اليمن	النرويج	ليبيا
اليونان	النمسا	ليتوانيا
	النيجر	ليسوتو

المرفق بء - جدول أعمال الدورة الخامسة والعشرين للجنة الزراعة

البنود الاستهلاكية

- 1- اعتماد جدول الأعمال والجدول الزمني
- 2- تعيين رئيس لجنة الصياغة والأعضاء فيها

مسائل البرنامج في سياق الإطار الاستراتيجي

- 3- الاستراتيجية الخاصة بعمل منظمة الأغذية والزراعة في مجال تغير المناخ
- 4- متابعة المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية: التداعيات المتصلة بالتغذية لتنمية الزراعة والثروة الحيوانية
- 5- آخر المعلومات عن عمل منظمة الأغذية والزراعة في مجال مقاومة مضادات الميكروبات
- 6- عمل منظمة الأغذية والزراعة في قطاع الأغذية والزراعة في سياق الإطار الاستراتيجي

المسائل التنظيمية والمتعلقة بالسياسات

- 7- جدول الأعمال العالمي بشأن الثروة الحيوانية المستدامة
- 8- تقريراً الدوريتين الثالثة والرابعة للجمعية العامة للشراكة العالمية من أجل التربة، بما في ذلك "مشروع الخطوط التوجيهية الطوعية للإدارة المستدامة للتربة"
- 9- نظم التراث الزراعي المهمة عالمياً
- 10- السنة الدولية للبقول: بذور مغذية لمستقبل مستدام
- 11- تحقيق التنمية الريفية المستدامة من خلال الابتكار الزراعي
- 12- البرنامج العالمي للتعداد الزراعي لعام 2020
- 13- الزراعة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030

المسائل الأخرى

- 14- تقرير عن تنفيذ توصيات الدورة الرابعة والعشرين للجنة الزراعة
- 15- برنامج العمل المتعدد السنوات للجنة
- 16- اقتراحات ليوم عالمي / سنة دولية:

- 1-16 الاحتفال باليوم العالمي للنحل
- 2-16 السنة الدولية للصحة النباتية
- 3-16 السنة الدولية للإبليات
- 17- موعد ومكان انعقاد الدورة القادمة
- 18- انتخاب أعضاء مكتب الدورة السادسة والعشرين للجنة
- 19- أية مسائل أخرى
- 19-1 قضايا متصلة بالتنوع البيولوجي في ضوء الاجتماع الثالث عشر لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي
- 19-2 عرض الاقتراح الداعي إلى إنشاء لجنة فرعية معنية بالثروة الحيوانية
- 20- اعتماد التقرير

الملحق جيم - مشروع الخطوط التوجيهية الطوعية للإدارة المستدامة للتربة

الخطوط التوجيهية
الطوعية للإدارة
المستدامة للتربة



- 1-1 مقدمة 3
- 1-1 المعلومات الأساسية والمبررات المنطقية 3
- 2-1 الأهداف 4
- 3-1 الطبيعة والنطاق 4
- 4-1 الجمهور المستهدف 5
- 5-1 تعريف الإدارة المستدامة للتربة 5
- 2- التحديات أمام تحقيق الإدارة المستدامة للتربة 6
- 3- الخطوط التوجيهية للإدارة المستدامة للتربة 9
- 1-3 التقليل من تآكل التربة إلى أدنى حدّ 9
- 2-3 تعزيز محتوى المادة العضوية في التربة 10
- 3-3 تدعيم توازن مغذيات التربة ودوراتها 11
- 4-3 الوقاية من التملّح والقلوية والتقليل منهما إلى أدنى حدّ والتخفيف من آثارهما 13
- 5-3 الوقاية من تلوث التربة والتقليل منه إلى أدنى حدّ 13
- 6-3 الوقاية من تحمّض التربة والتقليل منه إلى أدنى حدّ 14
- 7-3 الحفاظ على التنوع البيولوجي للتربة وتعزيزه 15
- 8-3 التقليل إلى أدنى حدّ من انسداد مسام التربة 15
- 9-3 الوقاية من تراص التربة والتخفيف من آثاره 16
- 10-3 تحسين إدارة المياه في التربة 17
- 4- نشر الخطوط التوجيهية الطوعية للإدارة المستدامة للتربة واستخدامها وتقييمها 18

-1 مقدمة

وُضعت الخطوط التوجيهية الطوعية للإدارة المستدامة للتربة من خلال عملية شاملة في إطار الشراكة العالمية من أجل التربة. وهي تهدف إلى أن تكون مرجعاً يوفّر توصيات فنية وسياساتية عامة بشأن الإدارة المستدامة للتربة لطائفة واسعة من أصحاب المصلحة المتزامين. واعتمدت الجمعية العامة الرابعة للشراكة العالمية من أجل التربة (روما، 25 مايو/أيار 2016) الخطوط التوجيهية، وأقرتها لجنة الزراعة لمنظمة الأغذية والزراعة في دورتها الخامسة والعشرين (روما، سبتمبر/أيلول 2016)، وصادق عليها أخيراً مجلس المنظمة في دورته — (روما، —).

1-1 المعلومات الأساسية والمبررات المنطقية

تعتبر التربة مورداً طبيعياً أساسياً وغير متجدد يستضيف سلعاً وخدمات حيوية للنظم الإيكولوجية وحياة الإنسان. والتربة عنصر جوهري لإنتاج المحاصيل، والأعلاف، والألياف، والوقود، وهي تصفّي وتنقي آلاف الكيلومترات المكعبة من المياه كل سنة. وتساعد التربة أيضاً، بوصفها مخزناً رئيسياً للكربون، على تنظيم انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وغيره من غازات الاحتباس الحراري، وهو عامل محوري لتنظيم المناخ. والإدارة المستدامة للتربة جزء لا يتجزأ من الإدارة المستدامة للأراضي، وكذلك أساس للعمل على استئصال الفقر، والتنمية الزراعية والريفية، وتعزيز الأمن الغذائي، وتحسين التغذية.

وتشكل التربة أكبر تجمع بري للكربون¹⁸،¹⁹ في العالم، وينتج زهاء 95 في المائة من الأغذية العالمية في التربة²⁰. وتعتبر الإدارة المستدامة للتربة أداة قيمة للتكيف مع تغيير المناخ، ومساراً لصون الخدمات الرئيسية للنظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي. وبالنظر إلى القيمة التي لا تقدر بثمن التي توفرها التربة للمجتمع من خلال خدمات النظم الإيكولوجية، تضمن الإدارة المستدامة للتربة عائداً مرتفعاً على الاستثمار عن طريق دعم هذه الخدمات وزيادتها. ويولّد اعتماد ممارسات الإدارة المستدامة للتربة على نطاق واسع، منافع اجتماعية واقتصادية متعددة، لا سيّما لصغار المزارعين وكبار المنتجين الزراعيين على الصعيد العالمي، الذين تعتمد سبل معيشتهم على موارد التربة بشكل مباشر.

إلا أنّ البيّنات التي توفّرت مؤخراً في تقرير حالة موارد التربة في العالم، وفي دراسات أخرى، تظهر أنّ نحو 33 في المائة من التربة على مستوى العالم يشهد تدهوراً بصورة معتدلة أو شديدة²¹،²²، أي بفعل ممارسات الإدارة

¹⁸ احتباس الكربون في تربة الأراضي الجافة. منظمة الأغذية والزراعة، 2004.

¹⁹ استخدام الأراضي، تغيير استخدام الأراضي، والغابات. موجز لصانعي السياسات. الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، 2000 (الصفحتان 3-4).

²⁰ التربة السليمة أساس لإنتاج الأغذية الصحية، منظمة الأغذية والزراعة، 2015.

²¹ حالة موارد التربة في العالم. التقرير الرئيسي. منظمة الأغذية والزراعة ومجموعة الخبراء الفنية الحكومية الدولية المعنية بالتربة، روما، 2015 (الصفحة التاسعة عشرة).

²² حالة الموارد من الأراضي والمياه في العالم للأغذية والزراعة. إدارة النظم المعرضة للخطر. منظمة الأغذية والزراعة، روما، وEarthscan، لندن، 2011 (ص. 113).

غير المستدامة. وعلى الصعيد العالمي، يقدر أنّ الخسارة السنوية البالغة 75 مليار طن من تربة الأراضي الصالحة للزراعة تكلف حوالي 400 مليار دولار أمريكي كل سنة كخسارة في الإنتاج الزراعي²³. وتسهم هذه الخسارة أيضاً في الحد من قدرة التربة على تخزين الكربون والمغذيات والمياه، وتدويرها. وقدرت الخسائر السنوية في إنتاج الحبوب بفعل تآكل التربة بـ 7.6 مليون طن.

وأدت الشواغل المتزايدة بشأن حالة التربة على مستوى العالم، من بين جملة أمور أخرى، إلى إنشاء الشراكة العالمية من أجل التربة، وإعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة عن السنة الدولية للتربة (2015)، واعتماد مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الميثاق العالمي المنقح للتربة. وفي سياق أوسع، اعتمدت خطة التنمية المستدامة لعام 2030 مجموعة من الأهداف ذات الصلة في عام 2015، من بينها تلك الآيلة إلى ترميم التربة المتدهورة، سعياً لإرساء عالم خال من حالات تدهور الأراضي، وتنفيذ ممارسات زراعية قادرة على الصمود، تتيح تحسين جودة التربة تدريجياً، وتقلل من تلوثها إلى أدنى حد. وتسهم الإدارة المستدامة للتربة بصورة كبيرة في الجهود الجماعية الرامية إلى التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من وطأته، وفي مكافحة التصحر، وتعزيز التنوع البيولوجي، وبالتالي تتصل على نحو خاص باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، واتفاقية الأمم المتحدة بشأن التنوع البيولوجي.

ويدعو الميثاق العالمي المنقح للتربة إلى إدماج مبادئ وممارسات الإدارة المستدامة للتربة في التوجيهات السياساتية. وقررت الشراكة العالمية من أجل التربة، في معرض الاستجابة، وضع الخطوط التوجيهية الطوعية هذه بما يتماشى مع هدفها الشامل المتمثل بالإدارة المستدامة للتربة.

2-1 الأهداف

تتمثل أهداف الخطوط التوجيهية الطوعية للإدارة المستدامة للتربة في ما يلي: تقديم مبادئ قائمة على أسس عملية مثبتة عملياً ومقبولة عموماً لتعزيز الإدارة المستدامة للتربة، ولتوفير توجيهات لسائر أصحاب المصلحة بشأن كيفية ترجمة هذه المبادئ إلى ممارسات، سواء كان ذلك لأغراض الزراعة، أو الرعي، أو الغابات، أو لإدارة أكثر عمومية للموارد الطبيعية.

3-1 الطبيعة والنطاق

تتسم الخطوط التوجيهية الطوعية للإدارة المستدامة للتربة بطبيعة طوعية، وهي ليست ملزمة قانونياً. وتفصّل المبادئ الواردة في الميثاق العالمي المنقح للتربة، مع الأخذ في الاعتبار البيّنات المقدّمة في تقرير حالة موارد التربة في العالم. وتعالج الخطوط التوجيهية الجوانب الفنية للإدارة المستدامة للتربة، بما في ذلك السمات الأساسية للتربة المدارة على نحو

²³ قيمة الأراضي: الأراضي المزدهرة والمكافآت الإيجابية من خلال الإدارة المستدامة للأراضي. المبادرة بشأن الوضع الاقتصادي لتدهور الأراضي، 2015 (ص. 80).

مستدام، والتحديات الرئيسية والحلول المحتملة لمواجهتها. وتركز الخطوط التوجيهية الطوعية في المقام الأول على الزراعة التي تُحدّد على نطاق واسع بأنّها إنتاج الأغذية، والألياف، والأعلاف، والأخشاب، والوقود، بالرغم من أنّ العديد من المبادئ التي تمّ وصفها لها تأثير هام على خدمات النظم الإيكولوجية التي توفرها نظم التربة المدارة وغير المدارة.

ولا يتوقّع من الخطوط التوجيهية أن تقدّم توصيات مفصّلة، إلّا أنّها صُمّمت لتسترشد بها عملية صنع القرارات الاستراتيجية والمرتبطة تحديداً بالسياق على جميع المستويات ذات الصلة. والهدف منها المساهمة في الجهود العالمية والإقليمية والوطنية باتجاه استئصال الجوع والفقر بفعل أهمية التربة في التنمية المستدامة.

4-1 الجمهور المستهدف

ومن خلال توفير مرجع يسهل فهمه والحصول عليه لطائفة واسعة من أصحاب المصلحة، يشمل الجمهور المحتمل المستهدف للخطوط التوجيهية الطوعية للإدارة المستدامة للتربة: المسؤولين الحكوميين، وصانعي السياسات، والمزارعين، والرعاة، والقيّمين على الغابات والأراضي، والمستشارين الزراعيين وفي مجال خدمات الإرشاد، والشركاء الإنمائيين، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية، وما إلى ذلك.

5-1 تعريف الإدارة المستدامة للتربة

في هذه الخطوط التوجيهية، تعرّف الإدارة المستدامة للتربة وفقاً للمبدأ 3 الوارد في الميثاق العالمي المنقّح للتربة على النحو التالي :

"تكون إدارة التربة مستدامة في حال المحافظة على خدمات الدعم والإمداد والتنظيم والخدمات الثقافية التي توفرها التربة أو تعزيزها دون المساس بصورة ملحوظة سواء بوظائف التربة التي تمكّن هذه الخدمات أو بالتنوع البيولوجي. ومن المثير للقلق بخاصة التوازن بين خدمات الدعم والإمداد للإنتاج النباتي وبين خدمات التنظيم التي توفرها التربة لضمان جودة المياه ومدى توافرها وللتركيبية الجوية لغازات الاحتباس الحراري."

ويمكن تفصيل أنواع خدمات النظم الإيكولوجية ووظائف التربة المشار إليها في التعريف على النحو التالي:

- تشمل خدمات الدعم الإنتاج الأولي، وتدوير المغذيات، وتكوين التربة؛
- وتتضمّن خدمات التموين الإمداد بالأغذية، والألياف، والوقود، والأخشاب، والمياه؛ ومواد الأرض الخام؛ واستقرار السطح؛ والموائل والموارد الوراثية؛
- وتعني خدمات التنظيم تنظيم جوانب من قبيل الإمدادات المائية وجودتها، واحتجاز الكربون، وضبط المناخ، ومكافحة الفيضانات وتآكل التربة؛

- وتلاحظ الخدمات الثقافية المنافع الجمالية والثقافية المتأتية عن استخدام التربة.

وترتبط الإدارة المستدامة للتربة بالسماوات التالية:

- 1- معدّلات ضئيلة لتآكل التربة بفعل المياه والرياح؛
- 2- عدم تدهور قوام التربة (مثلاً تراص التربة) وتوفيرها سياقاً مادياً لحركة الهواء، والمياه، والحرارة، وكذلك نمو الجذور؛
- 3- وجود غطاء سطحي كافٍ (مثلاً عبر زراعة النباتات، والبقايا النباتية، إلخ) لحماية التربة؛
- 4- استقرار أو زيادة مخزون المواد العضوية في التربة، وفي أفضل الحالات قربه من المستوى الأمثل للبيئة المحلية؛
- 5- توفّر المغذيات وتدفعها بصورة كافية للحفاظ على خصوبة التربة وإنتاجيتها أو تحسينهما، وللحدّ من الخسائر التي تتكبدها البيئة؛
- 6- مستويات ضئيلة للتملّح والقلوية في التربة؛
- 7- تسرّب المياه (مثلاً جراء هطول الأمطار أو من مصادر مائية إضافية من قبيل الري) وتخزينها بصورة فعّالة لتلبية متطلبات النباتات وضمان تصريف أي فائض؛
- 8- مستويات دون السامة للملوّثات، أي تلك التي تلحق الضرر بالنباتات والحيوانات والإنسان والبيئة؛
- 9- توفير التنوّع البيولوجي في التربة مجموعة كاملة من الوظائف البيولوجية؛
- 10- اعتماد نظم إدارة التربة على مستلزمات مثلى لإنتاج الأغذية والأعلاف والوقود والأخشاب والألياف، واستخدامها بصورة آمنة؛
- 11- وانخفاض مستوى تسرّب المياه من التربة إلى أدنى حدّ من خلال التخطيط المسؤول لاستخدام الأراضي.

2- التحديات أمام تحقيق الإدارة المستدامة للتربة

تتمتع التربة بسمات كيميائية وفيزيائية وبيولوجية متنوّعة. ونتيجة لذلك، تختلف استجابات أنواع التربة لممارسات الإدارة، ومن حيث قدرتها الكامنة لتوفير خدمات النظم الإيكولوجية، وكذلك صمودها في وجه الاختلال وتعرّضها لخطر التدهور. وحدّد تقرير حالة موارد التربة في العالم عشرة تهديدات رئيسية تعيق تحقيق الإدارة المستدامة للتربة. وتشمل هذه التهديدات: تآكل التربة بفعل المياه والرياح، وخسارة الكربون العضوي في التربة، وعدم توازن المغذيات في التربة، وتملّح التربة، وتلوّثها، وتحمضها، وخسارة التنوّع البيولوجي للتربة، وانسداد مسام التربة، وتراص التربة، والإشباع بالمياه. وتختلف هذه التهديدات المتفاوتة من حيث الكثافة والاتجاه بحسب السياقات الجغرافية، بالرغم من ضرورة معالجتها جميعاً بهدف تحقيق الإدارة المستدامة للتربة.

- وينبغي أن تسهم الإدارة المستدامة للتربة في مواجهة التحديات العالمية، والوفاء بالالتزامات الدولية، بما في ذلك:
- خطة التنمية المستدامة لعام 2030، حيث يمكن للإدارة المستدامة للتربة أن تسهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة في تحقيق العديد من الأهداف والغايات المتفق عليها؛
 - تحدي القضاء على الجوع (لإنهاء الجوع وسوء التغذية وضمان الأمن الغذائي للسكان الآخذ عددهم بالتنامي)؛
 - التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من وطأته، لا سيّما في ضوء اتفاق باريس الذي اعتمده المؤتمر الحادي والعشرون للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والذي يمثل التزاماً قوياً للتصدي للتغير المناخي، وإسناد دور مهم إلى الزراعة في هذه العملية؛
 - الالتزام بمكافحة التصحر والتخفيف من آثار الجفاف، لا سيّما المسعى إلى إرساء عالم خال من حالات تدهور الأراضي، مع أخذ العلم بالمنافع المحتملة للجميع بحسب المؤتمر الثاني عشر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر؛
 - أهداف آيشي التي تشدّد على جدول أعمال هام للحفاظ على التنوع البيولوجي وتوفير خدمات النظم الإيكولوجية؛
 - ضمان حيازة الأراضي بموجب الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي، ومصايد الأسماك، والغابات، في سياق الأمن الغذائي الوطني.
- ويشير هذا السياق إلى فرص كبرى لتعزيز الإدارة المستدامة للتربة. ومع أخذ ما ورد أعلاه في الحسبان، تتعرّز البيئة المؤاتية لتدعيم الإدارة المستدامة للتربة عن طريق الإجراءات الأساسية التالية:
- وضع سياسات زراعية/بيئية شاملة وداعمة للإدارة المستدامة للتربة أو تعزيزها
- ينبغي، حيثما أمكن ذلك، ربط السياسات الشاملة لتعزيز الإدارة المستدامة للتربة بالسياسات الزراعية والبيئية، بحيث يدرّ تنفيذها منافع متعددة. ويمكن استعراض هذه السياسات، إن وجدت، لإدماج الإدارة المستدامة للتربة، حسب الاقتضاء.
- زيادة الاستثمار المسؤول والحوافز الإيجابية الهادفة إلى تشجيع الإدارة المستدامة للتربة
- ينبغي زيادة الاستثمار المسؤول في الإدارة المستدامة للتربة، حيثما أمكن ذلك، وفقاً لمبادئ لجنة الأمن الغذائي العالمي للاستثمارات المسؤولة في الزراعة ونظم الأغذية. ويمكن بحث إمكانية منح حوافز إيجابية لأصحاب المصلحة الذين يتقنون مبادئ الإدارة المستدامة للتربة، مع الإقرار بقيمة خدمات النظم الإيكولوجية.
- تعزيز حقوق الحيازة الآمنة للأراضي وفقاً للخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي، ومصايد الأسماك، والغابات

تتأثر الإدارة المستدامة للتربة بوجود حقوق للحيازة الآمنة للأراضي أو عدمه. وتعتبر حقوق النفاذ إلى الأراضي وحيازتها عاملاً مهماً لتنفيذ الإدارة المستدامة للتربة على نحو سليم من جانب مستخدمي الأراضي، ولتمكين التخطيط الطويل الأجل.

- تعزيز وتوطيد البحوث الموجهة نحو التربة

لا بد من زيادة الاستثمار في البحوث الخاصة بالتربة لتمكين برامج البحوث الوطنية وشركائها من العمل مع مستخدمي الأراضي من أجل تحديد المعوقات التي يواجهونها في زيادة خدمات النظم الإيكولوجية التي توفرها التربة (أي إنتاجية التربة) وتدليلها.

- الوقاية من تدهور التربة أو التقليل منه إلى أدنى حدٍّ وترميم/إعادة تأهيل التربة المتدهورة (بما في ذلك التربة المتدهورة تاريخياً)

ينبغي التقليل من تدهور التربة إلى أدنى حدٍّ باستخدام الإدارة المستدامة للتربة، لا سيما عن طريق مُج حفظ التربة التي أثبتت نجاحها. ولا بد من أن تكون عملية إعادة تأهيل التربة و/أو ترميمها أولوية أيضاً، من خلال إعادة الإنتاجية إلى الأراضي المتدهورة، لا سيما في نظم الزراعة وغيرها من نظم الإنتاجية السليمة تاريخياً والمهددة حالياً.

- تعزيز برامج التثقيف الفعالة

ينبغي تعزيز التثقيف (الرسمي وغير الرسمي) بشأن التربة، حسب الاقتضاء. ويمكن أن يبدأ ذلك بإبراز أهميتها في المناهج الدراسية، وتوسيع نطاق التثقيف ليلعب مستويات أكثر مهنية. ولا بد من تعزيز تنمية القدرات في مجال الإدارة المستدامة للتربة، بحيث يزود عدد أكبر من المهنيين بتحسينات بشأن أحدث الأساليب والأدوات.

- ضمان شمول الإدارة المستدامة للتربة على نحو ملائم في خدمات الإرشاد

ينبغي أن تعزز خدمات الإرشاد الزراعي المبادئ والممارسات الخاصة بالإدارة المستدامة للتربة.

- إنشاء/تعزيز نظم المعلومات بشأن التربة

بالنظر إلى الطبيعة الحية للتربة، ينبغي أن يكون تقييم حالتها شرطاً مسبقاً للتخطيط لأيّ تدخل في مجال الإدارة المستدامة للتربة. وتعتبر البيانات والمعلومات بشأن التربة (بما في ذلك المعارف المحلية) أساسية لفهم الظروف الخاصة بالتربة والاتجاهات في وظائفها، وكذلك من أجل توجيه التدخلات لزيادة الإنتاجية. ويتوجب عند الاقتضاء، إنشاء نظم وطنية للمعلومات بشأن التربة أو تعزيزها، بهدف الحصول على قدرات وطيدة لرصد حالة التربة. ومن شأن هذه النظم أن تساهم أيضاً في النظام العالمي للمعلومات بشأن التربة الذي تتولّى تعزيزه الشراكة العالمية من أجل التربة.

- تعزيز التعاون/التأزر الدولي في مجال التربة

ينبغي أن يعزز التعاون الدولي في مجال التربة تبادل المعارف، والتكنولوجيا، والمعلومات. ولهذا الغاية، يمكن استخدام ترتيبات متنوعة تشمل التعاون بين "بلدان الشمال والجنوب"، والتعاون بين "بلدان الجنوب"، والتعاون "الثلاثي".

- تعزيز الاتصالات بشأن ممارسات الإدارة المستدامة للتربة

ينبغي، مواصلةً لجهود السنة الدولية للتربة 2015، تعزيز ممارسات الإدارة المستدامة للتربة ونشرها بغرض توفير خدمات مهمة متصلة بالنظم الإيكولوجية.

3- الخطوط التوجيهية للإدارة المستدامة للتربة

في ما يلي الخطوط التوجيهية الفنية للتصدي للتهديدات المحدقة بالتربة التي تعيق إدارتها المستدامة. وينبغي ألا ينظر إليها بوصفها قائمة كاملة من الممارسات الجيدة، بل مرجعاً فنياً يطبق على أساس متصل بالسياق تحديداً. وقد تعدّ لاحقاً كتيبات فنية محددة لتوفير أدوات تكميلية.

1-3 التقليل من تآكل التربة إلى أدنى حدّ

حدّد تقرير حالة موارد التربة في العالم تآكل التربة بفعل المياه والرياح بأنه التهديد الأهم للتربة على مستوى العالم والخدمات النظم الإيكولوجية التي توفرها. ويتسبّب تآكل التربة بخسارة طبقات التربة السطحية التي تحتوي على تجمّع للمغذيات العضوية والمعدنية، والخسارة الجزئية أو الكاملة لآفاق التربة والتعرّض المحتمل للتربة تحت السطحية التي تحدّ من النمو، وكذلك لآثار خارج الموقع من قبيل إلحاق الضرر بالبنية التحتية الخاصة والعمامة، وتدنّي جودة المياه والترسّب. ويتسارع تآكل التربة جزاءً أنشطة الإنسان، عن طريق انخفاض الغطاء النباتي أو غطاء البقايا، والحراثة وغيرها من العمليات الميدانية، وتقلّص استقرار التربة بما يؤدي إلى زحف التربة وانزلاق الأرض، على سبيل المثال لا الحصر.

- ينبغي تفادي التغييرات في استخدام الأراضي من قبيل إزالة الغابات أو تحويل المروج إلى أراضٍ لإنتاج المحاصيل على نحو غير سليم، حيث تتسبب بإزالة الغطاء السطحي وخسارة الكربون في التربة، أو لا بد من التخطيط لها بعناية وتنفيذها بصورة ملائمة إن كانت محتمة؛

- لا بد من الحفاظ على غطاء النباتات النامية أو غيرها من البقايا العضوية وغير العضوية التي تحمي سطح التربة من التآكل، من خلال تنفيذ تدابير ملائمة من قبيل التقشير، والحدّ الأدنى من الحراثة، وعدم الحرث عن طريق البذر المباشر مع الانتباه إلى الاستخدام المحدود لمبيدات الأعشاب، وزراعة محاصيل التغطية، والنهج الإيكولوجية الزراعية، والتحكّم بحركة مرور المركبات، والغطاء النباتي المستمر وتناوب المحاصيل، والزراعة الشريطية، والزراعة الحرجية، والأحزمة الواقية، والمعدّلات الملائمة للمخزون وكثافة الرعي؛

- ينبغي التقليل من التآكل بفعل المياه على المنحدرات والأراضي الشديدة الانحدار نسبياً إلى أدنى حدّ من خلال تدابير تتيح خفض معدّلات الجريان السطحي وسرعته، على غرار ترتيب المحاصيل في قطاعات، والزراعة

في خط الكفاف، وتناوب المحاصيل، والزراعة المقحمة، والزراعة الحرجية، والحواجز بين المنحدرات (مثلاً قطاعات من الأعشاب، والحواجز التساقمية، والحدود الصخرية)، وبناء المصطبات وصيانتها، ومجاري المياه العشبية أو القطاعات العازلة المغطاة بالنباتات؛

- عند الاقتضاء، لا بد من استخدام/ إنشاء مناطق عازلة للمياه، وقطاعات عازلة، وأراض رطبة، وتجميع المياه، والمحاصيل المزروعة للتغطية للتقليل إلى أدنى حدّ من تصدير جزيئات التربة والمغذيات والملوثات المتصلة بها من نظام التربة، وحماية مناطق المصببات من الآثار الضارة؛
- ينبغي التقليل إلى أدنى حدّ من التآكل بفعل الرياح، بما في ذلك العواصف الترابية، والتخفيف من وطأته من خلال مصدّات الرياح النباتية (الأشجار والجنابت) أو الاصطناعية (الجدران الحجرية) لخفض سرعة الرياح.

2-3 تعزيز محتوى المادة العضوية في التربة

تؤدي المادة العضوية في التربة دوراً محورياً في الحفاظ على وظائف التربة والوقاية من تدهورها. وتشكّل التربة التجمّع الأكبر للكربون العضوي على الأرض، وتضطلع بدور حاسم في ضبط المناخ والتخفيف من وطأة تغيّره من خلال التبادلات بين انبعاثات غازات الاحتباس الحراري واحتجاز الكربون. ولهذا السبب، تعتبر المادة العضوية في التربة استراتيجية للتكيّف مع تغيّر المناخ والتخفيف من وطأته، ولا بد من ضمان استقرار المخزونات العالمية للمادة العضوية أو زيادتها. ويمكن أن تتسبب خسارة الكربون العضوي في التربة بفعل استخدام الأراضي على نحو غير ملائم أو استخدام ممارسات سيئة في ما يخص إدارة التربة أو المحاصيل بتراجع جودة التربة وقوامها، وزيادة تآكلها، ما يحتمل أن يفضي إلى انبعاث الكربون في الجو. ومن جهة أخرى، يمكن أن يؤدي استخدام الأراضي وإدارة التربة بصورة ملائمة إلى زيادة الكربون العضوي في التربة، وتحسين جودة التربة الذي قد يسهم على نحو جزئي في التخفيف من أثر زيادة ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي.

- زيادة إنتاج الكتلة الحيوية عبر زيادة توفّر المياه للنباتات من خلال استخدام أساليب (من قبيل الريّ بالنقاطات أو الرش الدقيق؛ وجدولة الري؛ ورصد رطوبة التربة أو خسارة المياه بفعل النتح التبخري) تعظّم فعالية استخدام المياه أو تقلّل إلى أدنى حدّ من تآكل التربة وتسرب المغذيات، واستخدام محاصيل التغطية، وموازنة تطبيقات الأسمدة والاستخدام الفعّال للتعديلات العضوية، وتحسين الدعامات النباتية، وتعزيز الزراعة الحرجية والزراعة الشريطية، وتنفيذ إعادة التحريج والتشجير؛

- حماية التربة العضوية الغنية بالكربون في المستنقعات العشبية، والغابات، والمراعي، إلخ؛
- زيادة المادة العضوية عبر ممارسات من قبيل: إدارة بقايا المحاصيل، واستخدام الأعلاف من خلال الرعي عوضاً عن الحصاد، وممارسة الزراعة العضوية، وتطبيق الإدارة المتكاملة لخصوبة التربة والإدارة المتكاملة للآفات، وتطبيق الروث الحيواني أو المخلفات الأخرى الغنية بالكربون، واستخدام السماد العضوي، وتطبيق الفرش النباتي أو توفير غطاء دائم للتربة؛

- من المستحسن تفادي الحرائق، إلا إذا كانت جزءاً لا يتجزأ من إدارة الأراضي، وفي هذه الحالة ينبغي أن يهدف توقيت الحرق وكثافته إلى الحدّ من خسائر وظائف التربة. وحين يكون اندلاع الحرائق حدثاً طبيعياً، لا بد من النظر في خطوات للتقليل إلى أدنى حدّ من التآكل وتشجيع إعادة الغطاء النباتي بعد الحريق، حيثما يكون ذلك عملياً.
- الاستخدام الأمثل لجميع مصادر المستلزمات العضوية، من قبيل الروث الحيواني والمخلفات البشرية المجهزة على نحو سليم؛
- ينبغي اعتماد ممارسات للإدارة من قبيل محاصيل التغطية، وتحسين أنواع نباتات البور، والحدّ من ممارسات الحرّاة أو عدم استخدامها، أو السياج الحي، لضمان تمتّع التربة بغطاء عضوي كافٍ؛
- خفض معدلات تحلل المادة العضوية من خلال ممارسة الحدّ الأدنى من الحرّاة أو عدمها من دون زيادة استخدام مبيدات الأعشاب؛
- تطبيق تناوب المحاصيل، وزراعة الخضر البقولية (بما فيها البقول) أو تحسين مزيج المحاصيل.

3-3 تدعيم توازن مغذيات التربة ودورها

تنطبق مفاهيم الكفاية وفعالية الاستخدام بصورة خاصة على ديناميكيات المغذيات في سلسلة اتصال الجذور بالتربة والمياه والمغذيات والنباتات. وينبغي أن تقوم تغذية النباتات على احتياجات المحاصيل، وسمات التربة المحلية وظروفها، وعلى أنماط الطقس. ويمكن تعزيز تغذية النباتات من خلال إعادة تدوير المغذيات أو عبر الإضافات بما في ذلك الأسمدة (الكيميائية) المعدنية، والأسمدة العضوية، وغيرها من التعديلات على التربة التي تشمل مصادر أولية (مثلاً الفوسفات الصخري) ومصادر ثانوية (مثلاً الفوسفور المتأني من حمأة الصرف الصحي). ومن المهم اختيار نظام ونهج ملائمين لإدارة مغذيات النباتات، إلى جانب تقييم ملائمة الأرض لاستخدام محدد لها.

وتتمتع منافع الإمداد الكافي والمتوازن بالمغذيات لتلبية احتياجات النباتات بمعالم محددة وهي تشمل: إنتاج الأغذية، والأعلاف، والألياف، والأخشاب، والوقود على مستويات بقدر الإمكانات المثلى في السياق الجغرافي المحدد أو قريبة منها؛ وتقليل الحاجة إلى تدابير مكافحة الآفات، والتطبيق الخارجي لتعديلات عضوية وغير عضوية، والأسمدة المعدنية؛ انخفاض التلوث الناجم عن الاستخدام غير الملائم للمواد الكيميائية الزراعية؛ وتعزيز احتجاز الكربون في التربة من خلال إنتاج الكتلة الحيوية وإعادتها إلى التربة.

ويؤدي نقص المغذيات الأساسية إلى نمو النباتات دون المستوى اللازم، وإلى انخفاض في الغلال وفي القيمة التغذوية للمحاصيل. وتتمثل عواقب فائض المغذيات في التربة بما يلي (أ) فقدان فائض المغذيات (لا سيما النتروجين والفوسفور) من الحقول الزراعية، ما يتسبب بالآتربة وتدهور جودة المياه والنظم الإيكولوجية البرية والمائية؛ (ب) زيادة انبعاث غاز الاحتباس الحراري، أكسيد النتروجين، من التربة إلى الجو؛ (ج) تسرب أشكال متنقلة من النتروجين إلى المياه المستخدمة لأغراض الاستهلاك البشري، مع آثار محتملة على صحة الإنسان؛ و(د) رداءة المحاصيل.

- ينبغي تحسين خصوبة التربة الطبيعية ودورات المغذيات الطبيعية والحفاظ عليها من خلال صون أو تعزيز المادة العضوية في التربة. ويمكن أن يتحقق تحسين خصوبة التربة عن طريق ممارسات صون التربة من قبيل استخدام نهج تناوب المحاصيل مع الخضر البقولية، والسماذ الأخضر والروث الحيواني، ومحاصيل التغطية المقترنة بخفض الحرث أو عدمها، ومع إيلاء عناية للحدّ من استخدام مبيدات الأعشاب، وكذلك الزراعة الحرجية. وتدار دورات المغذيات على أفضل نحو في النظم المتكاملة على غرار النظم المحصولية والحيوانية أو النظم المحصولية والحيوانية والحرجية؛
- يتوجّب تحقيق النتيجة المثلى من فعالية استخدام المغذيات عن طريق اعتماد تدابير من قبيل تطبيق تعديلات عضوية وغير عضوية على التربة تكون متوازنة ومكثفة مع السياق (مثلاً السماذ العضوي وعوامل التحجير، على التوالي) و/أو المنتجات الابتكارية (مثلاً الأسمدة البطيئة أو البطيئة التحلل)، بالإضافة إلى إعادة تدوير واستخدام المغذيات؛
- ينبغي أن تكون أساليب تطبيق الأسمدة وأنواعها ونسبها وتوقيتاتها ملائمة للحدّ من الخسائر وتعزيز الاستهلاك المتوازن لمغذيات المحاصيل. وينبغي أن يقوم ذلك على تحاليل للتربة والنباتات، وأن يكون مسعى طويل الأجل بدلاً من إجراء قصير الأمد؛
- يجب النظر في إمكانية إضافة مغذيات دقيقة إلى التربة عند التخطيط لتخصيبها؛
- ينبغي استخدام مصادر عملية للمغذيات النباتية، بما في ذلك الاستخدام الدقيق والرشيد للتعديلات العضوية والمعدنية، والأسمدة غير العضوية، والمنتجات البيولوجية الزراعية. وتشمل هذه التعديلات والمنتجات البيولوجية، الروث السائل، أو شبه الصلب، أو الصلب، وبقايا المحاصيل، والأسمدة العضوية، والسماذ الأخضر، والنفايات المنزلية، والرماد النظيف المتأني من إنتاج الطاقة الحيوية، والتعديلات واللحاحات على التربة. ولا بد من أن تتصاحب هذه التدابير، من أجل زيادة فعاليتها، مع جهود للتخفيف من أثر عوامل مقيدة أخرى (من قبيل النقص في المياه). وينبغي ضمان الاستخدام الآمن لهذه التعديلات (بما في ذلك المستويات المقبولة من الملوثات، وصحة العمال)؛
- يتوجّب اعتماد اختبارات التربة والنسيج النباتي والتقييمات الميدانية واستخدامها، حيث يوفّر ذلك توجيهات قيمة من حيث تشخيص وتصويب العوامل المقيدة في إنتاج المحاصيل والمتصلة بالمغذيات النباتية، والملوحة، وزيادة نسبة الصوديوم، وتطرّف درجات الحموضة. وتعتبر هذه التوصيات أساسية لاتخاذ قرارات مستنيرة ورصد التقدّم المحرز؛
- عند الاقتضاء، يجب إدارة حركة الثروة الحيوانية والرعي لتحقيق النتائج المثلى من الروث الحيواني وترسّب البول؛
- يعتبر تطبيق عوامل التحجير في التربة الحمضية شرطاً مسبقاً لضمان الفعالية المثلى لاستخدام المغذيات في هذا النوع من التربة، في حين يجب النظر في إمكانية تطبيق تعديلات عضوية من قبيل السماذ العضوي، وكذلك الإدارة الملائمة للتربة والمحاصيل في ما يتعلّق بالتربة القلوية وغيرها من الأنواع؛
- وينبغي توزيع موارد الأسمدة المعدنية التي تظهر طبيعياً على غرار الفوسفات الصخري أو السماذ البوتاسي بصورة فعالة واستراتيجية لضمان التوفّر المستمر لكميات كافية من المستلزمات المعدنية لأجيال المستقبل.

4-3 الوقاية من التملّح والقلوية والتقليل منهما إلى أدنى حدّ والتخفيف من آثارهما

التملّح هو تراكم أملاح الصوديوم والمغنيسيوم والكالسيوم السهلة الذوبان في المياه في التربة. وهو نتيجة ارتفاع معدلات النتج التبخري، وتسرب مياه البحر إلى الأراضي الداخلية، والعمليات التي هي من صنع الإنسان (مثلاً الري غير السليم). ويقلل التملّح من غلال المحاصيل، ويقضي على إنتاج المحاصيل بالكامل، إن تخطّى بعض العتبات.

- ينبغي تحقيق النتائج المثلى من الغطاء السطحي للحدّ من خسائر التبخر؛
- ينبغي زيادة فعالية استخدام مياه الري من خلال تحسين النقل، والتوزيع، وأساليب التطبيق الميداني. ويجب استخدام أساليب التطبيق التي تعمل بضغط منخفض، وتطبق المياه مباشرة على التربة. ولا بد من تحاشي أمتة الإمدادات المائية وتطبيق المياه على القسم العلوي للمحاصيل للحدّ من خسائر التبخر؛
- ينبغي أن تضمن إدارة الري ما يكفي من المياه لنمو النباتات والتصريف الفعّال لتفادي مشاكل التملّح؛
- يجب اختبار ورصد جودة مياه الري؛ وعند الإمكان، ينبغي تحلية المياه؛
- يجب إقامة نظم للتصريف السطحي وتحت السطحي وصيانتها لمراقبة ارتفاع منسوب المياه الجوفية وملوحة التربة. وينبغي أن يقوم تصميم هذه النظم على فهم معمّق لتوازن المياه في هذه المناطق؛
- في حال كانت التربة متدهورة في الأساس، ولم تعد الوقاية خياراً ناجحاً، يمكن استصلاح التربة المملّحة باستخدام مجموعة متنوّعة من التقنيات من قبيل التسرب المباشر للأملاح، وزراعة أصناف تتحمّل الملوحة، وتدجين النباتات الملحية لاستخدامها في النظم الزراعية الرعوية، والتحسين الكيميائي، واستخدام التعديلات العضوية.

5-3 الوقاية من تلوث التربة والتقليل منه إلى أدنى حدّ

يمكن أن تنقّي التربة الملوّثات وتصلحها، وتلغي مفعولها، وإنما يمكن أيضاً أن تطلقها حين تتغيّر الظروف (مثلاً إطلاق المعادن الثقيلة مع انخفاض درجات الحموضة). وبالتالي، تبقى الوقاية من تلوث التربة أفضل سبيل للحفاظ على سلامة التربة والأغذية وفقاً لأهداف التنمية المستدامة.

يمكن أن تدخل الملوّثات إلى التربة من خلال مجموعة متنوّعة من المصادر بما في ذلك المستلزمات الزراعية، وتطبيق المنتجات الثانوية على الأراضي، والترسبات الجوية، ومياه الفيضانات والري، والانسكابات العرضية، والإدارة غير السليمة للنفايات ومياه الصرف الصحي في المناطق الحضرية، وغيرها من الوسائل. ويظهر التراكم والتلوث في حال تجاوز معدّل إضافة ملوث معيّن معدّل إزالته من نظام التربة. وقد تشمل النتائج السلبية السمية النباتية وانخفاض الإنتاجية الناجم عنها، وتلوث المياه والمناطق خارج الموقع من خلال نقل الرواسب، وزيادة المخاطر على صحة الإنسان والحيوان عن طريق التراكم في سلسلة الأغذية.

- تُشجّع الحكومات على وضع وتنفيذ أنظمة للحد من تراكم الملوثات دون مستويات محددة للحفاظ على صحة الإنسان ورفاهه، ولتسهيل معالجة التربة الملوثة التي تتخطى الملوثات فيها هذه المستويات؛
- تقتضي إدارة تلوث التربة المحلية تحديد مستويات أساسية، يليها اختبار ورصد وتقييم مستويات الملوثات لتحديد المواقع التي يحتمل أن تكون ملوثة. وينبغي تطبيق تقييم المخاطر ومعالجتها، بما في ذلك تقدير التكلفة الإجمالية، من أجل الحد من المخاطر على الإنسان والنظم الإيكولوجية؛
- ينبغي تحديد التربة الأكثر عرضة للآثار الضارة الناجمة عن انتشار الملوثات. ولا بد من إيلاء العناية المناسبة للحد من حجم الملوثات في هذه التربة؛
- يجب إتاحة معلومات بشأن مواقع التربة الملوثة للجمهور؛
- ينبغي ألا تستخدم التربة الملوثة لإنتاج الأغذية والأعلاف؛
- يتوجب تجهيز واختبار المغذيات المعاد تدويرها من مياه الصرف الصحي المعالجة أو غيرها من المخلفات التي تستخدم كتعديلات على التربة بصورة سليمة، لضمان احتوائها على مستويات آمنة من الملوثات والمغذيات المتوفرة في النباتات. وعلى سبيل المثال، يمكن أن تطرح المواد الحيوية العضوية الغريبة تهديداً خطيراً لا يخصى ولا رجوع عنه لخصوبة التربة وصحة الإنسان؛
- ينبغي التقليل إلى أدنى حد من تدفقات المياه الفائضة من زراعة الأرز غير المقشور بعد تطبيق الأسمدة ومبيدات الآفات لتلافي الآثار خارج الموقع.

6-3 الوقاية من تحمّض التربة والتقليل منه إلى أدنى حدّ

يرتبط، في المقام الأول، تحمّض التربة الزراعية وتربة الغابات الذي هو من صنع الإنسان بإزالة الكاتيونات الأساسية وخسارة القدرة العازلة للتربة أو الزيادة في مستلزمات النتروجين والكبريت (مثلاً مستلزمات الأسمدة لمراعي الخضر البقولية، الترسّب في الغلاف الجوي). وتعتبر التربة ذات القدرة المنخفضة على عزل درجات الحموضة و/أو محتوى عالٍ من الألمنيوم الأكثر شيوعاً حين تحتوي على مستوى متدن من المعادن القابلة للتجوّية (مثلاً التربة القديمة والقابلة للتجوّية بشدة، والتربة المكوّنة من مواد غنية بالكوارتز).

- رصد حموضة التربة والتقليل إلى أدنى حدّ من حموضة التربة السطحية وتحت السطحية من خلال استخدام التعديلات الملائمة (من قبيل الجير، والجبس الزراعي، والرماد النظيف)؛
- تطبيقات متوازنة للأسمدة والتعديلات العضوية؛
- الاستخدام الملائم لأنواع الأسمدة المحمّضة.

7-3 الحفاظ على التنوع البيولوجي للتربة وتعزيزه

توفّر التربة واحداً من أكبر خزانات التنوع البيولوجي على الأرض، وتؤدي الأجسام في التربة أدواراً رئيسية في توفير العديد من الخدمات الإيكولوجية. ويعرف القليل عن درجة التنوع البيولوجي المطلوب للحفاظ على وظائف التربة الأساسية، إلا أنّ الأدوات الجديدة للتقنيات البيولوجية والكيميائية وتحليل الحمض النووي تشير إلى إمكانية إحراز تقدّم مهم في هذا المجال.

- ينبغي انتهاج برامج رصد للتنوع البيولوجي في التربة، بما في ذلك المؤشرات البيولوجية (مثلاً السميّة الإيكولوجية في المجتمع المحلي) وإشارات الإنذار المبكر في المواقع الطبيعية؛
- يجب الحفاظ على مستويات المادة العضوية في التربة الداعمة لتنوعها البيولوجي أو تعزيزها من خلال توفير الغطاء النباتي الكافي (مثلاً محاصيل التغطية، المحاصيل المتعددة)، والإضافات المثلى على المغذيات، وإضافة تعديلات عضوية مختلفة، والتقليل إلى أدنى حدّ من اختلال التربة، وتفادي التملح، والحفاظ على النباتات من قبيل السياجات والأحزمة الشجرية أو ترميمها؛
- ينبغي أن يركز ترخيص واستخدام مبيدات الآفات في النظم الزراعية على التوصيات المشمولة في [مدونة السلوك الدولية بشأن إدارة مبيدات الآفات](#) والأنظمة الوطنية ذات الصلة. ولا بد من تشجيع الإدارة المتكاملة أو العضوية للآفات؛
- ينبغي تشجيع استخدام الأنواع البقولية المثبتة للتروجين، واللقاحات الميكروبية، والفطريات الجذرية (الجرثيم، الخيوط، والقطع الجذرية)، ودود الأرض، وغيرها من الأجسام الصغرى والمتوسطة والكبرى المفيدة للتربة (مثلاً مجموعات الحنافس) حسب الاقتضاء، مع إيلاء عناية للحدّ من مخاطر العمليات الغازية، من خلال تعزيز استخدام التنوع البيولوجي المحلي وتفادي خطر الاختلال في خدمات التربة؛
- ترميم التنوع البيولوجي النباتي في النظم الإيكولوجية، وبالتالي مفاضلة التنوع البيولوجي للتربة؛
- ينبغي تشجيع تناوب المحاصيل في الحقول، والزراعة المقحمة، وصون حدود الحقل، والسياجات الشجرية ومواطن التنوع البيولوجي؛
- يجب أن يكون أي تغيير في استخدام الأراضي ذات التنوع البيولوجي الكبير رهناً بتخطيط استخدام الأراضي وينبغي أن يتماشى مع اتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وغيرها من الصكوك الدولية ذات الصلة، ومع القانون الوطني.

8-3 التقليل إلى أدنى حدّ من انسداد مسام التربة

يؤثر تحويل الأراضي لأغراض المستوطنات والبنية التحتية وانسداد مسام التربة الناجم عن ذلك على جميع أنواع التربة، ويشكّل مدعاة قلق خاص بشأن التربة المنتجة والصالحة للزراعة بسبب أهميتها لإنتاج الأغذية والأمن الغذائي والتغذية، وأهداف اقتصاد التدوير. وفي العديد من المواضع، يؤثّر الزحف العمراني على التربة الأكثر إنتاجية المحاذية للمدن

والمستوطنات. ويتسبب انسداد مسام التربة وتحويل الأراضي بحسارة كبيرة لا عودة عنها لبعض أو جميع وظائف التربة وخدمات النظم الإيكولوجية التي توفرها.

- بالنظر إلى القيمة الإجمالية للتربة، ولضمان الحفاظ على التربة المنتجة والصالحة للزراعة، ينبغي مراجعة السياسات القائمة والقوانين ذات الصلة وإجراءات تخطيط استخدام الأراضي لتنمية المستوطنات والبنية التحتية حسب الاقتضاء؛
- حين تهدف السياسات والقوانين إلى التقليل من تحويل الأراضي إلى أدنى حدّ، ينبغي تنفيذ تدابير لتشجيع تكثيف المناطق الحضرية أو الصناعية القائمة وإعادة استخدامها، من قبيل المناطق المهجورة والملوثة، وترميم الأحياء المتدهورة بعد تنفيذ تدابير الاستصلاح الملائمة. ولا بد من تشجيع الترميم الإيكولوجي للمقالع والمناجم؛
- يتوجّب حماية التربة التي توفر خدمات مهمة من حيث النظم الإيكولوجية، بما في ذلك مخزونات الكربون العالية في التربة، والتنوّع البيولوجي الكبير أو الملائمة الزراعية المرتفعة، من تحويل الأراضي إلى مستوطنات وبنى تحتية بموجب قوانين خاصة.

9-3 الوقاية من تراص التربة والتخفيف من آثاره

يرتبط تراص التربة بتدهور قوام التربة بفعل الإجهاد الذي تفرضه الآلات ودوس المشية. ويؤدي تراص التربة (الحدّ من استمرارية المسام أو تعطيلها) إلى تقليل تهوية التربة عبر تدمير الحصى، وتفكيك كثافة المسام الكبيرة، والحدّ من تصريف المياه وتسربها، ما يولّد جرياناً سطحياً أكبر. ويسهم التراص في الحدّ من نمو الجذور وإنبات البذور بفعل المقاومة الميكانيكية، فيؤثّر ذلك على التنوّع البيولوجي للتربة ويتسبب بتكوّن قشرة سطحية.

- يجب الوقاية من تدهور قوام التربة بفعل الحراثة غير السليمة أو المفرطة؛
- ينبغي التقليل إلى أدنى حدّ من حركة مرور المركبات لتصل إلى المستوى الضروري للغاية، لا سيّما على التربة العارية، من خلال خفض عدد وتواتر العمليات، وإنشاء نظم للتحكّم بحركة المرور، وإجراء عمليات زراعية/حرجية فقط حين تكون درجة رطوبة التربة ملائمة وصولاً إلى أعماقها؛
- يجب تكييف الآليات والمركبات في الحقل مع قوة التربة، ولا بد من تجهيزها بنظم لمراقبة ضغط العجلات أو غيرها من الوسائل للحدّ من الضغط على سطح التربة (مثلاً منطقة الاحتكاك)، وينبغي تحاشي استخدام الآلات الثقيلة. وخلال عمليات الحراثة، يجب فرض قيود على حركة الآلات (مثلاً التحكّم بحركة المرور) واستخدام التغطية بالحصى للمساعدة على حماية التربة من الأضرار المادية؛ ويتوجّب إنشاء مسارات للقيادة والتحكّم بحركة المرور، حيثما أمكن ذلك؛
- ينبغي اختيار نظم محصولية تشمل محاصيل، ونباتات للرعي، وعند الاقتضاء، نباتات زراعية حرجية تتمتع بجذور قوية (نظم جذرية كثيفة وليفية) قادرة على اختراق التربة المتراصة وتفكيكها؛
- لا بد من الحفاظ على كمية كافية من المادة العضوية في التربة لتحسين قوام التربة وضمان استقرارها؛

- ينبغي تعزيز نشاط المجموعات الحيوانية العيانية والميكروبات (لا سيما الفطرية) لتحسين مسامية التربة لتهويتها، وضمان تسرب المياه إليها، ونقل الحرارة، ونمو الجذور؛
- وفي النظم الرعوية، ينبغي الحفاظ على غطاء كاف من النباتات المزروعة لحماية التربة من الدوس والتآكل؛ ويجب أن تأخذ إدارة الثروة الحيوانية في الاعتبار كثافة الرعي وتوقيتته، وأنواع الحيوانات، ومعدلات التخزين.

10-3 تحسين إدارة المياه في التربة

تتيح التربة التي تدار على نحو مستدام تسرب المياه السريع، والتخزين الأمثل للمياه المتوفرة في النباتات في التربة، والتصريف الفعال للمياه عند التشبع. لكن حين لا تستوفي هذه الشروط، تنشأ مشاكل التغدق وندرة المياه. فمن جهة، يؤدي التغدق المتصل بتسبب التربة بالمياه إلى مشاكل تجذير للعديد من النباتات، ما يقلل الغلال بالتالي، ويمكن أن يتسبب بتنقل ملوثات من قبيل الزرنيخ وميثيل الزئبق في التربة. ومن جهة أخرى، يمكن أن تتسبب ندرة المياه التي تتجلى في المناطق التي تُفقد فيها المياه بفعل التبخر، والجريان السطحي، والرشح، في رداءة المحاصيل.

- في المناطق الرطبة حيث يتجاوز هطول الأمطار النتح التبخري، لا بد من وجود نظم تصريف إضافية لتوفير التهوية لوظائف الجذور من قبيل استهلاك المغذيات. ويبحث هذا على القلق لا سيما في التربة الحسنة البنية التي تتمتع بقدرة كبيرة على احتباس المياه؛
- يجب إنشاء نظم للتصريف السطحي وتحت السطحي وصيانتها لمراقبة ارتفاع منسوب المياه الجوفية بهدف التخفيف من آثار التغدق المحتمل؛
- ينبغي زيادة فعالية استخدام النباتات لمياه الري من خلال تحسين النقل والتوزيع وأساليب التطبيق الميداني (مثلاً الري بواسطة التنقيط المبرمج أو الرش الدقيق) التي تحدّ من التبخر والخسائر المتأتية عن التخلل، وكذلك عن طريق تحسين تقدير احتياطي المياه في التربة، وتحسين الخيارات في ما يتعلّق بالأنواع أو الأصناف، واحتساب فترات وكميات تعبئة المياه على نحو أفضل؛
- في نظم الزراعة في الأراضي الجافة، لا بد من تنفيذ تدابير لتحقيق أفضل النتائج من فعالية استخدام المياه من قبيل إدارة غطاء التربة (مثلاً المحاصيل السابقة، والأعلاف، وأراضي البور) وتجميع المياه من أجل زيادة توفر المياه عند البذر؛ والحدّ من جريان المياه والخسائر بفعل تبخر المياه من سطح التربة؛ وضمان توفر ما يكفي من المياه في كلّ مرحلة من نمو المحاصيل. وغالباً ما تنطوي هذه التدابير على مقايضات ومخاطر يجب الإقرار بها وإدارتها؛
- ينبغي تعزيز استخراج المحاصيل للمياه من التربة على النحو الأمثل من خلال اختيار الأصناف الملائمة والتوقيت المناسب للعملية الزراعية؛
- والرصد المنتظم لجودة مياه الري لناحية وجود مغذيات ومواد ضارة محتملة.

4- نشر الخطوط التوجيهية الطوعية للإدارة المستدامة للتربة واستخدامها وتقييمها

دون المساس بالطبيعة الطوعية للخطوط التوجيهية هذه، يُشجّع جميع أصحاب المصلحة على تعزيز ودعم واستخدام الخطوط التوجيهية وفقاً لاحتياجاتهم الفردية أو الجماعية، واختصاصاتهم، وقدراتهم، وسياقاتهم الوطنية ذات الصلة، على التوالي. ويتطلب الاستخدام الناجح للخطوط التوجيهية إجراءات جماعية من جانب أصحاب المصلحة المتعددين، بصورة شاملة، وتشاركية، ومراعية للاعتبارات الحسّانية، وفعّالة من حيث التكلفة، ومستدامة. وانتهاجاً لهذا المسار، ينبغي استخدام المعارف العلمية القائمة على بيّنات وكذلك المعارف المحلية حسب الاقتضاء.

وإقراراً باضطلاع الدول بالمسؤولية الأولية المتمثلة بتحقيق الأمن الغذائي والتغذية لسكانها، فإنها تُشجّع على القيام بما يلي:

- تولّي قيادة جهود تعزيز استخدام الخطوط التوجيهية الطوعية للإدارة المستدامة للتربة وتقييمها؛
- إنشاء المنتديات والأطر ذات الصلة للعمل الجماعي على المستويات المحلية، والوطنية، والإقليمية، حسب الاقتضاء، أو استخدام المرافق القائمة لتعزيز الخطوط التوجيهية الطوعية هذه؛
- تعزيز خدمات الإرشاد الفعّالة التي تعتمد على بحوث ومؤسسات تعليمية ملائمة وإدماج الإدارة المستدامة للتربة في أنشطتها؛
- وتقييم استخدام الخطوط التوجيهية وأثر تحسين إدارة التربة على الأمن الغذائي، وخدمات النظم الإيكولوجية المتصلة بوظائف التربة، وعلى الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وفي إطار هذا الجهد، قد تسعى الدول إلى الحصول على دعم في من منظمة الأغذية والزراعة أو من أجهزة دولية أو إقليمية أخرى، حسب الاقتضاء. وتعتبر الشراكات الإقليمية وشبه الإقليمية في مجال التربة أساسية لنشر الخطوط التوجيهية الطوعية للإدارة المستدامة للتربة وتعزيز استخدامها.

ويُشجّع الشركاء في التنمية، ووكالات وبرامج الأمم المتحدة المتخصصة، والمؤسسات المالية الدولية، والمنظمات الإقليمية على:

- دعم نشر وتنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية هذه؛
- وحسب الاقتضاء، تيسير التعاون الفني، والمساعدة المالية، وتنمية القدرات، وتبادل المعارف، ونقل التكنولوجيا بهدف تعزيز الإدارة المستدامة للتربة.

ويقترح ما يلي على أصحاب المصلحة الآخرين:

- دعوة شركات القطاع الخاص المعنية بإدارة التربة إلى تعزيز استخدام الخطوط التوجيهية مع تركيز على إدارة المخاطر لتعظيم الآثار الإيجابية والتقليل إلى أدنى حدّ من الآثار السلبية على الإدارة المستدامة للتربة، على نحو متصل بسياقها وظروفها؛
- دعوة منظمات المجتمع المدني المعنية بإدارة التربة إلى إدماج الخطوط التوجيهية في سياساتها وبرامجها، ومناصرة الاستخدام الملائم للخطوط التوجيهية، والمساعدة على بناء قدرات أعضائها بهدف المساهمة في الإدارة المستدامة للتربة؛
- ودعوة منظمات البحوث، والجامعات، والأوساط الأكاديمية، ومنظمات و/أو برامج الإرشاد إلى تعزيز جهود إدماج الخطوط التوجيهية في سياساتها الخاصة، وتيسير تبادل المعارف وتنمية المهارات للمساهمة في الإدارة المستدامة للتربة.

توفّر الشراكة العالمية من أجل التربة، التي تستضيفها منظمة الأغذية والزراعة، منتدى عالمياً حيث يتعلّم مختلف أصحاب المصلحة من تجارب بعضهم بعضاً، ويقيمون التقدّم المحرز باتجاه تنفيذ الخطوط التوجيهية هذه، وأوجه صلتها وكفاءتها وأثرها. وستبلغ أمانة الشراكة العالمية من أجل التربة، ومجموعة الخبراء الفنية الحكومية الدولية المعنية بالتربة، بوصفها الجهاز الاستشاري للشراكة، الجمعية العالمية للشراكة العالمية عن التقدّم المحرز في تنفيذ الخطوط التوجيهية، وستقيم كذلك أثرها على تحسين إدارة التربة ومساهمتها فيه.

ويتعيّن على سائر أصحاب المصلحة دعم جهود نشر الخطوط التوجيهية وتعزيزها على المستوى الإقليمي، لا سيّما من خلال الشراكة الإقليمية من أجل التربة.

وفي معرض تعزيز استخدام الخطوط التوجيهية الطوعية للإدارة المستدامة للتربة، يمكن استطلاع أوجه التآزر والتعاون المحتملة مع مبادرات أخرى ذات صلة معنية بالإدارة المستدامة للتربة.

المرفق دال - اليوم العالمي للنحل مشروع قرار المؤتمر

إن المؤتمر،

إذ يراعي الحاجة الملحة إلى معالجة قضية التراجع العالمي لتنوع الملقحات والمخاطر التي ينطوي عليها ذلك بالنسبة إلى استدامة الزراعة وسبل معيشة الإنسان والإمدادات الغذائية؛

ويدكر بعمل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في مجال خدمات التلقيح للزراعة المستدامة، والدور الرائد الذي تضطلع به المنظمة في تيسير وتنسيق المبادرة الدولية لحفظ الملقحات واستخدامها المستدام التي أطلقتها اتفاقية التنوع البيولوجي في عام 2002؛

ويأخذ في الحسبان التقييم المواضيعي للملقحات والتلقيح وإنتاج الأغذية الصادر في فبراير/شباط 2016 عن المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي؛

ويشير إلى اعتماد النظم الزراعية العالمية على خدمات التلقيح وإلى المساهمة الهامة للنحل والملقحات الأخرى في تحسين الإنتاج وغلال الزراعة عالمياً، وبالتالي مساهمتها في استحداث وظائف في المناطق الريفية؛

ويلحظ الدور الأساسي للنحل والملقحات الأخرى ومساهمتها في الإنتاج المستدام للأغذية والتغذية، بما يعزز بالتالي الأمن الغذائي لسكان العالم الآخذ عددهم بالتنامي، ويسهم في التخفيف من وطأة الفقر واستئصال الجوع؛

ويشير إلى مساهمة خدمات النظم الإيكولوجية التي يوفرها النحل والملقحات الأخرى في سلامة النظم الإيكولوجية من خلال صون حالة التنوع البيولوجي، والأنواع، والتنوع الوراثي، وبالتالي تعزيز التكثيف الإيكولوجي والمستدام لإنتاج الأغذية، والمساعدة على التكيف مع تغير المناخ؛

ويعرب عن قلقه بشأن تعرض النحل والملقحات الأخرى للخطر بفعل مجموعة من العوامل، لا سيّما بسبب آثار أنشطة الإنسان من قبيل التغييرات في استخدام الأراضي، والممارسات الزراعية المكثفة، واستخدام مبيدات الآفات، وكذلك التلوث، والآفات والأمراض وتغير المناخ، التي تهدد موائلها، وصحتها، وتنميتها؛ ويؤكد على صلة النحل والملقحات الأخرى بالأبعاد الثلاثة جميعها للتنمية المستدامة، وتحديد الأبعاد الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية؛

ويدرك الحاجة الملحة إلى إذكاء التوعية على جميع المستويات وتعزيز وتيسير الإجراءات لحماية النحل والملقحات الأخرى، بهدف المساهمة في صحتها وتنميتها، مع الأخذ في الحسبان أنّ تعزيز خدمات الملقحات مهم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيّما أهداف استئصال الجوع، وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة،

وحماية الموارد الطبيعية المحدودة والحدّ من خسارة التنوّع البيولوجي، فضلاً عن العديد من الأبعاد الأخرى لخطة التنمية المستدامة لعام 2030؛

ويقرّ بأنّ احتفال المجتمع الدولي بيوم عالمي للنحل من شأنه أن يسهم إلى حدّ كبير في زيادة الوعي على سائر المستويات بشأن أهمية النحل والملقحات الأخرى، ويعزّز الجهود العالمية والإجراءات الجماعية لحمايتها؛

ويشدّد على ضرورة تغطية التكاليف الإضافية للأنشطة المتأتية عن تنفيذ اليوم العالمي للنحل من خلال مساهمات طوعية، بما في ذلك من القطاع الخاص؛

(1) يطلب من المدير العام إحالة هذا القرار إلى الأمين العام للأمم المتحدة بغرض عرضه على الجمعية العامة للأمم المتحدة لتبحث في دورتها التالية إمكانية إعلان العشرين من مايو/أيار من كلّ سنة يوماً عالمياً للنحل.

المرفق هاء - السنة الدولية للصحة النباتية مشروع قرار المؤتمر

إن المؤتمر،

إذ يشير إلى أن النباتات السليمة تمثل أساس كل أشكال الحياة على الأرض، ووظائف النظم الإيكولوجية، والأمن الغذائي، وإلى أنها عنصر حيوي لاستمرار الحياة على الأرض؛

وإذ يقرّ بأن الصحة النباتية أساسية للتكثيف المستدام للزراعة من أجل إطعام العدد المتزايد لسكان العالم بحلول سنة 2050؛

وإذ يؤكد بأن الصحة النباتية أمر حاسم للتصدي للضغوط الناجمة عن النمو السكاني، وأن الاعتراف والدعوة والدعم للترويج للصحة النباتية مسائل ذات أهمية حاسمة إذا ما أراد المجتمع الدولي ضمان الموارد النباتية لعالم ينعم بالأمن الغذائي استناداً إلى نظم إيكولوجية مستقرّة ومستدامة؛

وإذ يقرّ بأن الحفاظ على الصحة النباتية يحمي البيئة والغابات والتنوع البيولوجي من الآفات النباتية، وقضايا تغير المناخ، ويدعم الجهود المبذولة للحدّ من الجوع وسوء التغذية والفقر؛

وإذ يذكرّ بالحاجة الملحة إلى التوعية وتشجيع وتيسير عملية اتخاذ إجراءات تكفل الإدارة المستدامة للصحة النباتية من أجل المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة المتفق عليها لعام 2030؛

وإذ يضع ثقته في أن هذا النوع من الاحتفال من شأنه أن يشكل منتدى ويشجع اتخاذ وتنفيذ إجراءات للترويج للأنشطة الداعمة لصون الموارد النباتية العالمية واستدامتها، وأن يرفع كذلك مستوى الوعي بأهمية الصحة النباتية في معالجة القضايا ذات الاهتمام العالمي، بما في ذلك الجوع والفقر والتهديدات التي تواجه البيئة؛

وإذ يؤكد الحاجة الماسة إلى توعية الرأي العام بأهمية الصحة النباتية بالنسبة إلى الأمن الغذائي ووظائف النظم الإيكولوجية؛

وإذ يشدد على أن التكاليف الإضافية للأنشطة الناشئة عن تنفيذ السنة الدولية للصحة النباتية سيتم الوفاء بها من المساهمات الطوعية، بما في ذلك من القطاع الخاص؛

يطلب إلى المدير العام إحالة هذا القرار إلى الأمين العام للأمم المتحدة لكي تنظر فيه الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها المقبلة وتعلن سنة 2020 السنة الدولية للصحة النباتية.